أوتوا، ٢٢ مارس-آذار ٢٠١١

حكومة هاربر تعلن عن انطلاق المرحلة القادمة من خطة العمل الاقتصادية لكندا – خطة تتميز بالضرائب المنخفضة لخلق فرص العمل والنمو

طرح معالي وزير المالية السيد جيم فلاهيرتي اليوم خطة ميزانية التي ستنطلق على إثرها المرحلة القادمة من خطة العمل الاقتصادية لكندا، وهي خطة تتميز بالضرائب المنخفضة لخلق فرص العمل والنمو، مما سيسمح للحكومة بمواصلة السير على المسار الصحيح للعودة إلى تحقيق ميزانيات متوازنة على المدى المتوسط.

وصرح معالي الوزير فلاهيرتي قائلا: "ستستند حكومتنا على نجاح خطتنا للحوافز. وبينما يسير القطاع الخاص إلى الأمام كمحرك للنمو وخلق فرص العمل، ستقوم حكومتنا بدعم الظروف الملائمة لتحقيق ازدهار اقتصادي طويل الأجل، وفي الوقت ذاته مواصلة السير على المسار الصحيح للعودة إلى ميزانيات متوازنة على المدى المتوسط."

فبالاعتماد على السياسات المستديمة لخلق بيئة منخفضة الضرائب وتساعد على خلق النمو والتي تم وضعها منذ سنة ٢٠٠٦، ستركز المرحلة القادمة لخطة العمل الاقتصادية لكندا على دعم خلق فرص العمل ودعم العائلات والجماعات المحلية والاستثمار في الابتكار والتربية والتعليم والتدريب والحفاظ على الامتياز المالي لكندا.

دعم خلق فرص العمل

ستقوم الحكومة بدعم خلق فرص العمل عن طريق مساعدة المشاريع التجارية ورجال الأعمال على النجاح وترك الضرائب في مستوى منخفض، والاستثمار في مشاريع ذات أهمية وطنية، والحفاظ على سمعة كندا كإحدى أفضل البلدان للاستثمار فيها. وتدعم المرحلة القادمة لخطة العمل الاقتصادية هذه الأولويات عن طريق ما يلي:

- منح "اعتماد مؤقت خاص بالتوظيف للأعمال التجارية الصغيرة" لتشجيع هذا القطاع الحيوي على توظيف المزيد من العمال.
- توسيع برنامج "العمل المتقاسم" و"المبادرة التي تستهدف العمال الكبار في السن" لمساعدة الكنديين على البقاء في القوى العاملة.
- دعم قطاع التصنيع والتحويل عن طريق تمديد (علاوة على الإهلاك المُعجل لرأسمال) "accelerated capital cost allowance rate" لاستثمار في آليات وأجهزة التصنيع والتحويل لمدة عامين.
- سن قانون بخصوص استثمار سنوي دائم بقيمة ملياري (٢) دولار في صندوق ضريبة الجازولين (أو البنزين) لتوفير تمويل متوقع وطويل الأجل للبنى التحتية لصالح البلديات.
- الاستثمار من أجل دعم الابتكار في قطاعات مهمة لكندا أي قطاع الزراعة والغابات واستخراج المعادن.

دعم العائلات والجماعات المحلية

ستقوم الحكومة بدعم العائلات والجماعات المحلية لكي يتمتع كافة الكنديين بمستوى عيش راق ولكي تظل جماعاتنا المحلية تتمتع بالحيوية والسلامة. وتستثمر المرحلة القادمة لخطة العمل الاقتصادية لكندا في الأهداف التالية:

- تحسين "المبلغ المضمون المكمل للدخل" (Guaranteed Income Supplement) بالنسبة للأشخاص المسنين الذين يعتمدون تقريباً بشكل حصري على مبلغ "ضمان الشيخوخة" و"المبلغ المضمون المكمل للدخل" والذين قد يتعرضون لمصاعب مالية. وسيقدم هذا الإجراء مبلغاً إضافياً قد يصل إلى ٦٠٠ دولار في السنة للأشخاص المسنين العازبين ومبلغ ٨٤٠ دولار في السنة للزوجين. ويمثل هذا الإجراء استثماراً يفوق ٣٠٠ مليون دولار في السنة وسيؤدي إلى تحسين الأمان المالي لأكثر من ٦٨٠ ألف شخص مسن في جميع أنحاء كندا.
- جذب واستقطاب المزيد من الموظفين في قطاع الرعاية الصحية إلى المناطق التي تعاني من نقص في هذا المجال وإلى المجتمعات المحلية النائية وذلك عن طريق التنازل عن ما قد يصل إلى ٤٠ ألف دولار من الجزء الفدرالي من القروض الكندية للطلبة بالنسبة لأطباء العائلة الجدد وإلى ما قد يصل ٢٠ ألف دولار بالنسبة للمرضات الممتهنات والممرضات.
- تقديم مبلغ اعتماد جديد ألا وهو "الاعتماد الضريبي للعناية بالأسرة" (Family Caregiver Tax Credit) وقدره الفي (٢) دولار والذي سيمنح إعفاءات ضريبية للأشخاص الذين يعتنون بأقارب مرضى بمن فيهم، ولأول مرة الأزواج، وشركاء الحياة العرفيين والأطفال القاصرين.
- تقديم اعتماد ضريبي جديد خاص بالأنشطة الفنية للأطفال (Children's Arts Tax Credit) إلى حدود ٥٠٠ دولار لكل طفل فيما يتعلق بالرسوم المدفوعة على الأنشطة الفنية والثقافية والترفيهية والتنموية للأطفال.
- تقديم مبلغ اعتماد ضريبي لرجال المطافئ المتطوعين (Volunteer Firefighters Tax Credit) وقدره ٣ آلاف دولار لرجال المطافئ المتطوعين الذي يؤدون على الأقل ٢٠٠ ساعة من الخدمة في جماعاتهم المحلية.
- توفير تقريباً مبلغ ٨٧٠ مليون دولارعلى مدى عامين لمعالجة تغير المناخ وجودة الهواء، بما في ذلك تمديد برنامج إصلاح المنازل لاقتصاد الطاقة (ecoENEGY Retrofit – Homes program) الذي سيساعد أصحاب المنازل على جعل منازلهم تستهلك أقل قدر من الطاقة مما سيؤدي بدوره إلى خفض عبء تكاليف الطاقة المرتفعة.

الاستثمار في الابتكار والتربية والتعليم والتدريب

ستقوم الحكومة بدعم الأبحاث في أحدث التكنولوجيات وستمنح الكنديين الفرصة والحوافز لاكتساب المهارات اللازمة والمطلوبة في سوق العمل في هذا العصر. وتحرز المرحلة القادمة لخطة العمل الاقتصادية لكندا تقدماً مهماً في هذه الأولويات من خلال ما يلي:

- منح ٨٠ مليون دولار كتمويل إضافي على مدى ثلاث سنوات من خلال "برنامج المساعدة للأبحاث الصناعية" لمساعدة الأعمال التجارية ذات الحجم الصغير والمتوسط على التعجيل في استخدام أهم تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات من خلال مشاريع تعاونية مع الكليات.

- خلق ١٠ برامج جديدة للامتياز في البحوث الكندية (Canada Excellence Research Chairs) سيركز بعضها على الميادين المتعلقة بالاستراتيجية الاقتصادية الرقمية لكندا.
- زيادة ميزانيات جميع مجالس المنح الفدرالية الثلاثة بمبلغ ٤٧ مليون دولار كل سنة، بما في ذلك تقديم المساعدة في التكاليف غير المباشرة.
- تحسين التسويق ودعم عروض التكنولجيات الجديدة في الأسواق وذلك عن طريق دعم روابط البحوث بين المعاهد والجامعات والأعمال التجارية.
- تحسين وتوسيع القروض والمنح الكندية للطلبة بالنسبة لطلبة ما بعد مرحلة التعليم الثانوي سواء حسب الدوام الجزئي أو الدوام الكامل.
- التشجيع على الحصول على الشهادات بخصوص المهارات وذلك بجعل كافة رسوم الامتحانات المهنية والحرفية خاضعة للتخفيض الضريبي.

الحفاظ على الامتياز المالي لكندا

إن خطة الحكومة المؤلفة من ثلاث نقاط والمحددة في ميزانية عام ٢٠١٠ والهادفة إلى العودة إلى ميزانية متوازنة هي سايرة في المسار الصحيح وستعمل على تحقيق مدخرات تبلغ ١٧,٦ مليار دولار على مدى خمس سنوات. وتعتمد المرحلة القادمة من خطة العمل الاقتصادية لكندا على الخطوات التالية التي تتضمن إجراءات لتحقيق مدخرات إضافية على مدى خمس سنوات وذلك عن طريق ما يلي:

- تقديم أكثر من ٥٠٠ دولار من ادخارات جديدة ومتواصلة من جولة ٢٠١٠ للمراجعات الاستراتيجية.
- حماية سلامة ونزاهة النظام الضريبي الكندي وذلك بإغلاق الفجوات الضريبية.
- طرح مراجعة تشغيلية واستراتيجية شاملة مدتها عام واحد للنفقات الوزارية في جميع الدوائر الحكومية في عام ٢٠١١-٢٠١٢.

من المتوقع أن تكون نسبة عجز الميزانية لسنة ٢٠١٠-٢٠١١ أقل بأكثر من ٢٥ في المائة مما كانت عليه في سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠، ومن المتوقع أن تنخفض بأكثر من ٢٥ في المائة مرة أخرى في عام ٢٠١١-٢٠١٢. ودون احتساب المدخرات المحصل عليها من المراجعة التشغيلية والاستراتيجية، من المتوقع أن تسجل الحكومة فائضاً في الميزانية يبلغ ٤,٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥-٢٠١٦.

وأضاف معالي الوزير فلاهيرتي قائلا: "في المستقبل، ستحافظ حكومة هاربر على تركيزها على الأولويات المذكورة في المرحلة القادمة لخطة العمل الاقتصادية الكندية، التي تشكل العودة إلى تحقيق توازن في الميزانية ركيزتها الأساسية. فبالتركيز على الاستثمارات التي تدعم النمو الاقتصادي المستدام، ستسعى حكومتنا إلى تحسين جودة الحياة لجميع الكنديين، وفي الوقت ذاته الحفاظ على الخدمات العامة والثقافة التي تحددنا كأمة."

للمزيد من المعلومات، يمكن لوسائل الإعلام الاتصال بـ:

أنيت روبرتسن
السكرتيرة المكلفة بالصحافة
مكتب وزير المالية
٦١٣-٩٩٦-٧٨٦١

جاك أوبري
العلاقات مع وسائل الإعلام
وزارة المالية
٦١٣-٩٩٦-٨٠٨٠

للاستلام إشعارات بالبريد الإلكتروني تتعلق بجميع البيانات الصحفية، الرجاء تسجيل اسمك في الموقع التالي:
www.fin.gc.ca/scripts/register-eng.asp